

## أكاديميات عربيات في سوق العمل

ياسر عواد – جمعية سيكوي

وصل عدد أفراد المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل في سنة 2007 لـ 1.37 مليون نسمة, حيث يشكلون نسبة 19.6% من المجموع السكان الكلي في دولة إسرائيل.

المستوى الاقتصادي للمجتمع العربي متدني جدا, حيث أن معظم القرى والمدن العربية (حوالي 85% منها) مدرجة في المستويات المنخفضة على سلم التدرج الاقتصادي- الاجتماعي التابع لدائرة الإحصاء المركزية لسنة 2006. هناك مؤشرات اقتصادية أخرى تشير إلى مدى وعمق الأزمة والاختناق الاقتصادي الذي يسود المجتمع العربي الفلسطيني: نسبة الفقر عند العائلات العربية تصل إلى 50% وعند الأطفال تصل النسبة إلى 60% , مقابل 15% عند العائلات اليهودية و- 23% عند الأطفال اليهود(تقرير السنوي لمؤسسة التامين الوطني 2006/7). نسبة البطالة في المجتمع العربي 10.5% مقابل 7.5% في المجتمع اليهودي ونسبة البطالة عند الاكاديميات العربيات 43% مقابل 19% عند اليهوديات. نسبة المشاركات في سوق العمل عند النساء اليهوديات تصل إلى 56% مقابل 19% عند النساء العربيات.

إن هذه المعطيات, وهي معطيات رسمية, إن دلت على شيء فهي تدل على التمييز الصارخ والإجحاف بحق المجتمع العربي الفلسطيني في دولة إسرائيل. الإبعاد الجماعي والإبعاد الفردي للعمال العرب وخاصة الأكاديميين والأكاديميات منهم, المتجسد بسياسة حكومات إسرائيل المتراكمة, من قبل الاقتصاد المركزي (اقتصاد الأغلبية) يعطي نتائج الحتمية المتجسدة بالمعطيات أعلاه. إن تسليح الفلسطينيين في إسرائيل, وخاصة النساء, بالتعليم العالي بالعقد الأخير وبشكل مكثف, لا يفي بالشروط للقبول للعمل وخاصة إن القرى والمدن العربية غير معدة لاستقطاب هذه القوى البشرية من ناحية ولا تملك البنية التحتية للتطوير الاقتصادي لاستغلال هذه القوى البشرية. الجدير بالذكر, إن خروج المرأة للعمل كمعيلة, أخرى أو ربما وحيدة, في البيت هو من التغيرات السلوكية الاقتصادية المهمة لرفع المستوى المعيشي لإفراد الأسرة وبالتالي تقليص ظاهرة الفقر.

كما هو الحال في الدول المتطورة, فإن عمل المرأة يعد جزء لا يتجزأ من الاقتصاد ألبيتي وبالتالي من اقتصاد المجتمع, كالرجل تماما, لذلك فإن اختيار النساء العربيات للتعليم العالي كأداة للتطور الذاتي والاقتصادي تبدو نتيجة حتمية حذوا بالمجتمعات المتطورة. في المقابل ترفض الحكومة ومؤسساتها هذا التغيير وبأشكال مختلفة.

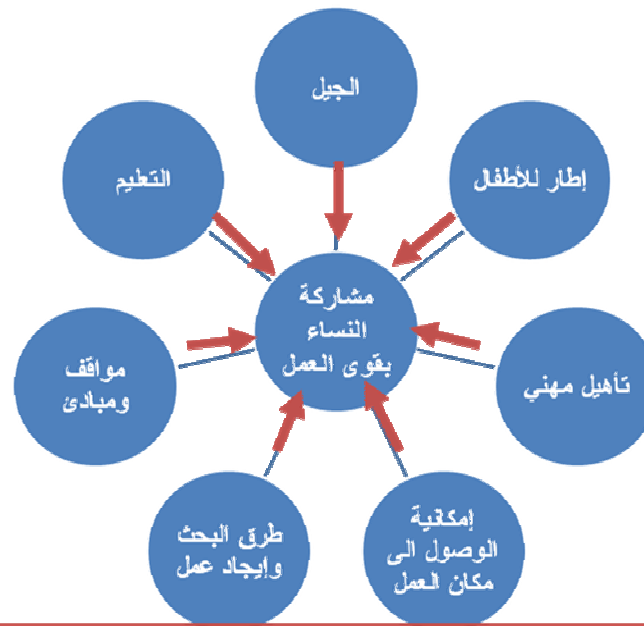
إن أهم المعوقات والحواجز أمام اشتراك النساء العربيات في سوق العمل وخاصة الأكاديميات منهن يتلخص بما يلي:

1. سياسة التمييز في القطاع الخاص والعام
  2. عدم وجود أي تطوير اقتصادي أو حتى تخطيط اقتصادي في القرى والمدن العربية
  3. غياب البنى التحتية في معظم المرافق وخاصة المواصلات العامة
  4. غياب مؤسسات حكومية ترعى الأطفال في الجيل المبكر
- أمامكم تلخيص لواقع القوى البشرية العاملة وغير العاملة في سوق العمل، الأسباب وطرق معالجة التمييز ودمج كامل لهذه الكفاءات في سوق العمل المركزي.

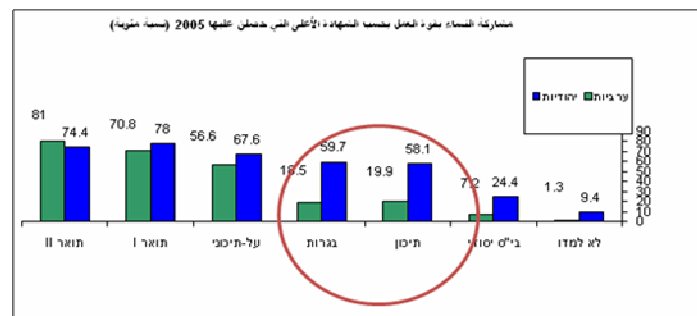
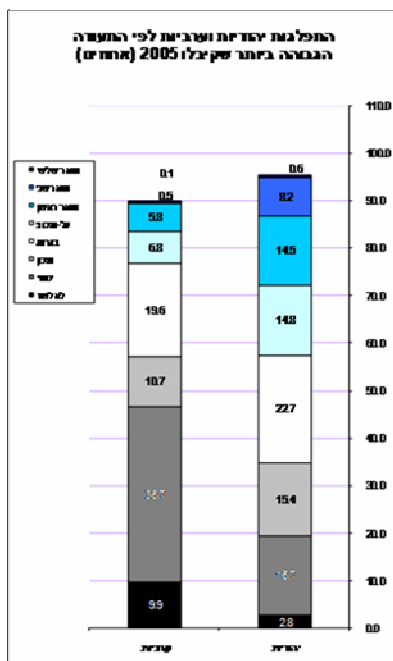
### نساء عربيات 15 فما فوق بحسب تصنيفهم بقوى العمل المدني والدين، 2005

صفات القوى العاملة المدنية	الكل	مسلمات	مسيحيات	درزيات	الكل	مسلمات	مسيحيات	دروز
المجموع	324,415	252,054	40,315	32,045	100.0	100.0	100.0	100.0
من القوى العاملة المدنية	63,439	40,907	15,381	7,150	19.6	16.2	38.2	22.3
عاملات	53,035	33,757	13,940	5,338	83.6	82.5	90.6	74.7
من بينهن عملن بوظيفة كاملة	20,503	12,516	6,143	1,844	32.3	30.6	39.9	25.8
من بينهن عملن بوظيفة جزئية	28,609	18,841	6,997	2,771	45.1	46.1	45.5	38.7
لا يعملن	10,403	7,150	1,441	1,812	16.4	17.5	9.4	25.3
غير مشمولات ضمن قوى العمل المدني	260,976	211,147	24,934	24,895	80.4	83.8	61.8	77.7

## عوامل ممكن ان تؤثر على نسبة المشاركة بقوة العمل



## الثقافة



- حوالي 40% من النساء أجنبيات و - 13% من عربيات حصلن على تعليم فوق ثانوي.
- حوالي 30% من النساء عربيات حاصلات على تعليم ثانوي وحوالي 20% من النساء عربيات حاصلات على شهادة البجروت.
- حوالي نصف النساء عربيات لم يحصلن على تعليم ثانوي.

الأكاديميات العربية بحسب اشتراكهن بقوة العمل, 2005

غير مشتركات	عاطلات عن العمل	عاملات	المجموع
7,810	2,554	13,982	24,346
32.1	10.5	57.4	100.0
أكاديميات يهوديات			
22.7	3.6	73.7	100.0
منهن بجيل - (64-20)			
15.5	4.0	80.5	100.0